

وهذا ظهر وما قيل ان قوله جرح على ضرب من جرحه لما عطف
لاذ على جرحه واكثره اعم من الجرحي قوله وهو من حيث حسنة الترمذي
وانه يفتيه على السنة في المصاحح ولكن ان يقال انه وان كان يفتيه
الا انه مؤيد بقصد الفتن والى بريرة على ما عطف في قوله
في رواية الى داود وغيره قوله من فاعل قال عكرمة فسانت العسا
وابا بريرة عن ذلك فقال لاصدق ولما روى الطحاوي في حديث
عبد الرحمن بن بريدة قال اهل رجل بئر فقال عمر بن عبد العزيز
فينا هو صريح في الطرفين اذ عطف عليهم ركسب منهم ابراهيم وفساد
فقال العترة بالهتدي واجعلوا بيعة يوم اماره فاذا كان ذلك
لم يرد في البخاري وقال عطف الاحصار من كل سنة والجمعة قوله
فتقول عليه الصلوة والسلام رواه البخاري وسئل والنسائي في صحيح
رضي الله عنهما وحل عليه صلى الله عليه وسلم وقال العترة اردت
الجمعة قالت والقدما جدي الا وحده فقال ابا جري واشتهر قوله
الجمعة على حثي حثي حثي وقلنا جري عن النعمان لا يحصل لغيره
من دون السجدة فيجب ان يجعل الحديث الاخر عليه جميعا بينه والجمعة
ما تقرر في اصول الفتن من ان العطف يخرج على صلوة والفتية على
تفسيره الا اذا اتحد الحادثة والحكم وكان العطف في التفسير في العلم
وما نحن فيه ليس كذلك قوله فاعلمكم طرف اواسر نعم قوله ليه عليه
اشارة الى ان السيرة بمعنى ليه كسب واستصعب قوله في صحيح
الحديثية بها الى في صحيح البخاري وقال مالك وغيره بخبره
في ابي موضع كان كان النبي عليه السلام واصحابه بالجمعة وفتوا
وهذا من كل شئ قبل الطواف وقيل ان يصل الهمدي الى البيت
ثم لم يذكره وان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يفضوا الالوة
والجمعة خارج عن الحرم قال الكرماني في تكملة الالوة والجمعة
قوله والجمعة خارج عن الحرم ان يكون من الحرم مالك

ان يكون

وان يكون كلام البخاري راجعا لكون الفتنية يقولون ان حصر سوال الله
صلى الله عليه وسلم كان في طريق المدينة اسفل مكة على ما في الخبر
والجمعة متصل بالحرم لما روى الواقدي ان الحدمية طرقت الحرم
وقر في طرف من الحرم متصل بطرف المدينة المبركة فنهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم جميعا بين ما قال مالك وبين ما روى الترمذي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم في الحرم قوله يوم اماره ان يقول
لم يثبت على يده الحظر يوم كذا فاذا جاء ذلك اليوم وعطف عليه
الجمعة يتحقق في النهاية في الحديث عن ابراهيم وفتوا الهمدي
واجعلوا بيعة يوم اماره والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
جميع الامارة واخصر لفظ الامارة الى هذا الحديث قوله يقول الله
اشارة بذلك الى ان عطف الالوة مع الامارة في حنيفة والشافعية
باول كما يدل عليه لفظه قوله لا تخولوا الاشراك الى ان عطف الالوة
كناية عن الحث فان الحصر في الحث فاذا خرج يوم من الحرم صل من حرامه
عند الاحتية رحمه الله تعالى ولا عطف عليه ولا تقصير الى ان قوله
ولا تخولوا عطف على قوله فاستسبر لقرية والاشارة الى ان يكون الهمدي
الله في عين الالوة ولا في قوله فاذا امنتم عطف على فان احصرتم
فلم كان قوله ولا تخولوا عطف على قوله يوم من الحرم وما كان
من عدم جرح الالوة في قول الهمدي فسقط ومن هذا الالوة
ولذلك الفرض اما اذا حصر في الحرم فحينئذ قوله اي مكان الذي
وهو الحرم لقوله فاعلمكم طرف اواسر نعم قوله ولا تخولوا الاشراك
في قول الهمدي الى معنى ان يوضع الالوة في مكانه الذي استقر فيه
كناية عن ذلك فانه استعمال قوله في حثي في وصوله
ما يقصر من سببه وجرح لا يحتاج الى تقدير العلم بخلاف المعنى السابق
قوله حيث جعل ذلك وهو موضع الاحصار قوله واخصر الالوة
مقام البيان قوله يجب العطف ايضا برسول الله صلى الله عليه وسلم

King Saud University

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University